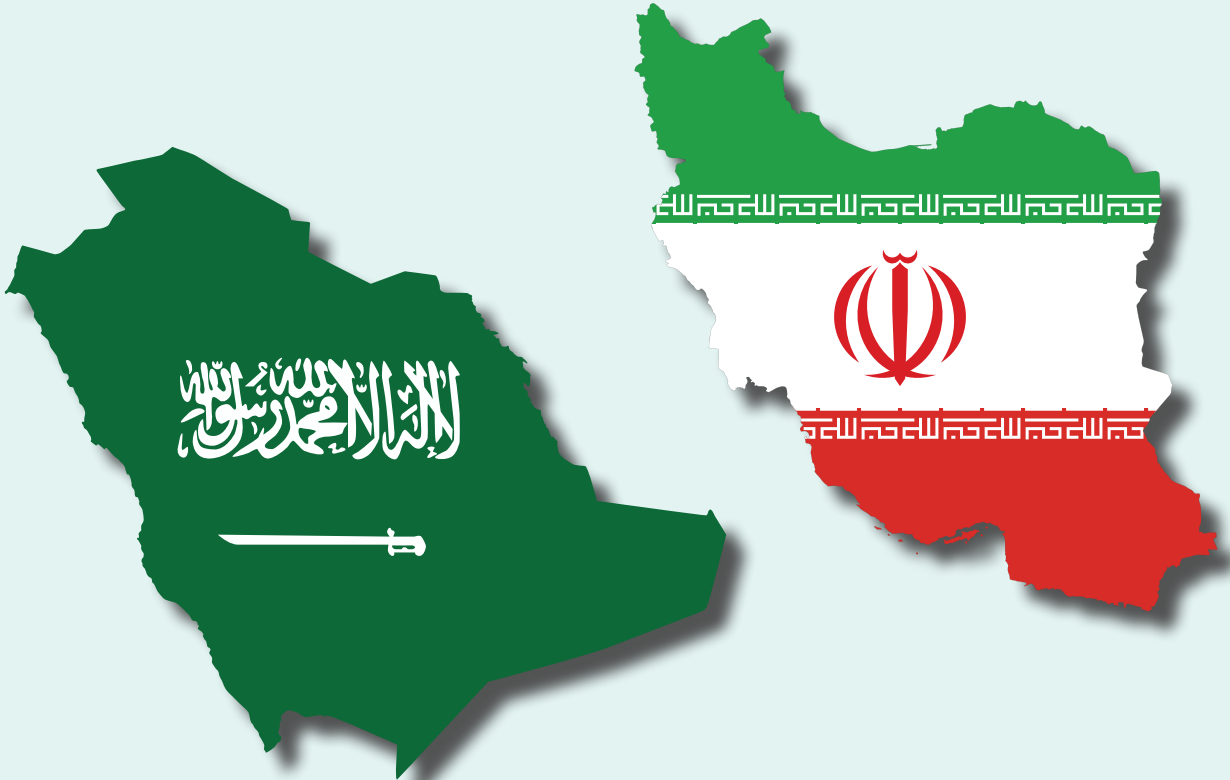




دور الموارد والاقتصاد والطاقة في توسيع المنافسة بين إيران والسعودية

حيدر الخفاجي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط





دور الموارد والاقتصاد والطاقة في توسيع المنافسة بين إيران والسعودية

حيدر الخفاجي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

دور الموارد والاقتصاد والطاقة في توسيع المنافسة بين إيران والسعودية

حيدر الخفاجي *

ملخص

تقدّم المناهج النيوليبرالية تفسيراً واسعاً لدور الموارد في المنافسات الإقليمية، وتعدّ قضايا الهوية وموارد الطاقة والموارد المائية مصدراً للمنافسة في السياسة الدولية. ويؤكد منظرو القضايا الاستراتيجية أنه في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة، كان هناك سبب لظهور تنافسات جديدة في علاقات الدول الإقليمية والدولية، مثل: أزمة أوكرانيا، وأزمة الأمن في العراق، وسوريا، واليمن، وغيرها من بلدان المنطقة؛ فهذه كلها إحدى صراعات موارد الطاقة. وبطبيعة الحال - في ظل هذه الأزمات - ستنشأ أيضاً آثار التعاون المتعدد الأطراف على الساحة الإقليمية والدولية من حيث احتياجات إيران والسعودية المتبادلة للإيرادات، إذ يعد النفط من بين العوامل التي تساعد في تطوير التعاون في العلاقات المتبادلة بين الدول، وتعدّ المواءمة بين العلاقات الإيرانية-السعودية في مجال دبلوماسية الموارد جزءاً من ضروريات المواقف النيوليبرالية لربط القضايا الاستراتيجية والاقتصادية.

في هذه الورقة البحثية، نحاول استخدام نهج النيوليبرالية لتحسين نمط العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية. إذ ترى النيوليبرالية أن من الممكن توسيع العلاقات مع المناطق الاستراتيجية من خلال التعاون الاقتصادي. والسؤال الرئيس هنا، هو: كيفية إعادة بناء العلاقات الإقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية؟ ولذلك، جاء البحث الحالي محاولاً الخوض في هذه الناحية، مركزاً إلى فرضية هل من الممكن إعادة بناء العلاقات الإقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية في شكل آليات اقتصاد الموارد، وتأثيرها على الدبلوماسية؟

١. النيوليبرالية: فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي للبرالية الكلاسيكية، وهو يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

*. باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المقدمة

في سنوات ما بعد الحرب الباردة، تأثرت السياسات العالمية بقضايا مثل الهوية والاقتصاد والموارد ولاسيما النفطية منها، وتعدُّ الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية من بين أكبر منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط والعالم. إذ لم تتمكن البلدان الصناعية المتقدمة في العالم من الاستغناء عن الطاقة - ولاسيما النفط والغاز - حتى مع مواصلة سياساتها التجارية الدولية، ومحاولة إقامة تكتل موازٍ للقوة الصاعدة في العالم والشرق الأوسط على وجه التحديد.

وتعدُّ إمكانية استخدام نهج دبلوماسية الطاقة لإيران والمملكة العربية السعودية أمراً مهماً، حيث توافُر الأراضية اللازمة لأداء دور إقليمي غير مقنع، وتخلق الأسس الاقتصادية لتلاقح المصالح بين الدول. ويعدُّ اقتصاد الطاقة قضية استراتيجية في أدبيات العلاقات الدولية، والتنمية المستدامة من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية. بعبارة أخرى: إن دبلوماسية الطاقة هي مجموعة من سلوكيات وتفاعلات لدى بلد ما مع المجتمع الدولي، أي: إنها أداة دبلوماسية للمشاركة في مشهد دولي، والمحافظة على مكانتها في النظام الدولي.

ولدبلوماسية الطاقة قوانين هادفة طويلة الأجل تسعى إلى الحفاظ على أمن الطاقة في البلاد؛ إذ إن وجود إطار دبلوماسي قوي لكل بلد يمكن أن يحقق نجاحه في الطاقة العالمية، وهذان الهدفان أحدهما في مجال الطاقة، والآخر في مجال الأمن القومي أو المصالح الوطنية.

دور دبلوماسية الطاقة في العلاقات الخارجية

لطالما كان النفط سلعة استراتيجية منذ بداية القرن الماضي، ففي ذلك الوقت كانت الطاقة فقط مطلوبة لتزويد الوقود اللازم في الحروب، وخلال الحرب الباردة أصبح النفط عاملاً مهماً لنمو الدول الصناعية؛ بسبب تأثيره على النمو الاقتصادي العالمي، أضف إلى ذلك اهتمام العالم في زيادة الطلب على الطاقة.

أما اليوم، وفي حال عدم وجود تفاهم بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، فإن هذه المخاوف سوف تزداد، وستصبح قضية ذات أهمية بالغة في عصرنا الحاضر، حيث تشكل العلاقات الخارجية للبلدان من خلال القنوات الدبلوماسية على مستويات مختلفة بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للطاقة في التفاعلات الإقليمية للبلدان الرئيسة المنتجة للنفط والمنتجين الرئيسيين. وتعدُّ دبلوماسية الطاقة

واحدة من أهم العلاقات الخارجية لهذه الدول، حيث أصبحت دبلوماسية الطاقة واحدة من المصادر الأولى للتجارة الخارجية بين البلدان ذات الاحتياطي النفطي ومصدري الطاقة والبلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة في صناعات الغاز والبتروكيماويات والمستهلكين الرئيسيين^٢.

آليات دبلوماسية الطاقة في المملكة العربية السعودية في السياسة الإقليمية

تمتلك المملكة العربية السعودية احتياطياً هائلاً من النفط، ولمدة سنوات تقع سوق النفط العالمية تحت سلطتها، إذ إن للمملكة القدرة على إنتاج كميات من النفط الخام وتصديرها للعالم، وتمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً، وبوسع المملكة مواصلة الإنتاج بمعدل ٩,٥ مليون برميل في اليوم؛ وهي قدرة يمكن أن تكون بمنزلة تأثير استراتيجي في المنطقة.

لهذا السبب أدت المملكة العربية السعودية دوراً حيوياً في استقرار أسواق النفط، حيث سُلط الضوء على هذا الدور الحيوي في العقد الماضي من خلال احتمالية تزايد الطلب على النفط في المستقبل، وبموجب الافتراضات المتوقعة يقدر الاختصاصيون أن الطلب العالمي على الطاقة سوف يرتفع من ٢٧٣,٩ إلى ٣٨٢,١ مليون برميل نفط مكافئ في عام ٢٠٤٠، أي بنسبة نمو بلغت ١,٣٪ في السنة، وأن النفط والغاز سيحافظان على نسبتيهما الكلية البالغة ٥٣٪ حالياً. وكما هو متوقع ستكون نسبة نمو الطلب على الغاز ٢,١٪ بالسنة، أي: أكثر من نسبي نمو النفط والفحم البالغة ٠,٦٪ لكل منهما، وإن نسبة نمو الطاقات المتجددة من الشمس والرياح والحرارة الجوفية ستكون ٦,٦٪ وهي الأعلى بين الكل؛ لأن التوجه نحو هذه الطاقات لتوليد الكهرباء لم يعد أمراً طارئاً. ويبقى التقرير إيجابياً فيما يخص نمو الطلب على النفط، إذ يتوقع ارتفاعه إلى ٩٩,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١، أي بزيادة مليون برميل عما كان متوقعاً في العام الماضي بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط. وسيستمر الارتفاع إلى ١٠٩,٤ ملايين برميل يومياً في ٢٠٤٠، وهو ما ينقص عن توقعات العام الماضي قليلاً بفعل مزاحمة الطاقات المتجددة والكهرباء.

٢ - واعظي، محمود. (١٣٨٩) دبلوماسي انرژی ایران و قدرتهای بزرگ در خلیج فارس - مجموعة مقالات نفت وسياسات خارجي، پژوهشکده تحقیقات راهبردی مجمع تشخیص مصلحت نظام.

اقتصاد الطاقة في المملكة العربية السعودية

تعتمد السعودية على النفط بالحصول على أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات المالية العامة للبلاد^٣. وتتماشى سياسة الطاقة في السعودية مع سياسة الدول الصناعية في العالم، وتعد المملكة أكبر سوق الطاقة في الشرق الأوسط، أي: أغنى مصدر للطاقة الأحفورية في العالم، وقد فتحت هذه العملية التقدم التكنولوجي للوصول إلى مصادر جديدة للطاقة. ويُقسّم جزء كبير منها المنافسة بين إيران في سياق حرب مثيرة للجدل على أساس إدارة الموارد في الاقتصاد السياسي للصراع.

إن أي برنامج اقتصادي لبلد مثل السعودية له آثاره الخاصة على الاقتصاد السياسي والإقليمي والدولي، استناداً إلى المواقف النيوليبرالية، حيث يتكون التعاون الاقتصادي على أساس مشاركة اللاعبين بنحو أساس. إذ نرى منذ قرار "أوبك" تراجع سعر النفط بأكثر من ٣٢٪، وكان هذا القرار محكوماً برغبة الدول الأعضاء المنتفذة فيها ولاسيما السعودية في مواجهة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا، حيث أرادت -عبر السماح بمزيد من الهبوط في الأسعار بالأسواق العالمية- جعل منتجي النفط الصخري يتحملون خسائر هبوط الأسعار، ولاسيما أن كلفة استخراج النفط الصخري أعلى بكثير من كلفة استخراج النفط التقليدي، فتكلفة إنتاج النفط بالسعودية ودول الخليج ما عدا العراق، تناهز خمسة دولارات للبرميل الواحد، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ما بين ٧٠ و ٨٥ دولاراً.

ويرى بعضهم أن ما يجري في أسواق النفط يعد عقاباً لبعض الدول النفطية، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة -على الرغم من خسارتها للنفط الصخري- على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً والضغط عليها؛ بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذلك معاقبة إيران التي حُففت العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

٣- المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على الزمو. - IMF

دور دبلوماسية الطاقة الإيرانية في السياسة الإقليمية

تعدُّ صناعة النفط واحدة من المزايا الرئيسة للاقتصاد الإيراني، حيث توفّر جزءاً كبيراً من الميزانية الإجمالية للبلاد من قبل قطاع النفط؛ لذلك تعتمد عليها الدولة في اقتصادها، مع الحفاظ على استقلالية ميزانية الدولة من عائدات النفط، وتوفير التنمية الاقتصادية المستدامة. وسنأخذ الجمهورية الإسلامية في إيران مثلاً على هذه الصناعة، إذ لدى إيران ١٣٧ مليار برميل من السوائل الهيدروكربونية، و٢٩ تريليون متر مكعب من الاحتياطي القابل للاسترداد من الغاز الطبيعي، وهي أيضاً واحدة من أكبر البلدان في العالم في مجال الطاقة، حيث تأتي إيران بعد روسيا كونها أكبر دولة في العالم من حيث امتلاك منابع الغاز، ولديها قدرة على تأمين جزء كبير من احتياجات القارة الأوروبية من الطاقة عن طريق خط أنابيب غاز يصل إلى أوروبا مثل خط أنابيب غاز «نابوكو» Nabucco pipeline، لكن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية حرمت إيران من التحوّل إلى قوة من خلال تصدير الغاز إلى أوروبا، وتسعى طهران -التي تستحوذ على حصة صغيرة من تجارة الغاز العالمية- من خلال خطة استراتيجية تعنى بالتنمية الداخلية في الداخل الإيراني إلى رفع حصتها من هذه التجارة. لكن عدم ملاءمة الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة، والعقوبات المفروضة، أدت إلى عدم تمكن طهران من أداء دور بارز وخلاق في سوق الغاز العالمية، وإن خط أنابيب غاز «نابوكو» الذي سيصل إلى القارة الأوروبية كانت من الممكن أن تضاعف من حصة إيران في التصدير؛ ونظراً لوجود تحديات وعقبات أمام هذا المشروع تأمل طهران أن يصل خط الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية-السورية في المستقبل ثم إلى أوروبا.

وإن إيران -بالنظر إلى موقعها الفريد في مجال الطاقة- في فضاء دولي متأزم، وهي تسعى إلى وضع إطار دبلوماسية رصينة في مجال الطاقة، إذ لم يكن هذا محور عمل مؤسسات الدولة الإيرانية سابقاً التي لها الأثر على اقتصاد الطاقة في إيران.

٤- مراجعه به ترازنامه انرژی کشور سال ١٣٨٧

٥- خط أنابيب نابوكو يمد الغاز من بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا

آليات الدبلوماسية الإيرانية-السعودية في البيئة الإقليمية

يعدّ توازن الهيمنة في المنطقة جزءاً من السياسة الاستراتيجية لكل من إيران والسعودية في البيئة الإقليمية، إذ تعتقد المملكة أن كل خلل يصيب توازن القوى في المنطقة يستدعي ثوابت الاستعانة بالأجنبي لإعادة التوازن إلى نصابه الذي يحقق مصلحة السعودية ورؤيتها -ولاسيما في ظل ضعف دول مجلس التعاون الخليجي-، ويمكن ملاحظة هذا إبان حرب الخليج الأولى من توجه دول مجلس التعاون إلى النظام الدولي الذي تترجمه الولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على توازن قوى متعددة الأقطاب، يحفظ لدول المجلس أمنها وسيادتها، ويجول دون تفرد القوى الإقليمية الأخرى.

تاريخياً -بعد تعاقب دول الخليج من حرب الخليج الأولى- كان هناك تغييرٌ في سياسة المملكة تجاه إيران، أعقبها زيارة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى طهران، التي كانت خطوة مهمة تجاه دفع التوتر وبناء الثقة بين الطرفين؛ حيث كانت إشارة إلى توازن السياسة النفطية في المنطقة، وتم تبني هذه السياسة في سياق سياسة تفكيك العلاقات السياسية من قبل السعودية. ومن جانب إيران نذكر أن طهران حاولت استخدام قدراتها السياسية للاستفادة من هذه السياسة النفطية، إذ كان هناك تقارب كبير بين إيران ودول أوبك الأخرى -ولاسيما المملكة العربية السعودية- فوقت إيران، إلى جانب دول أخرى مصدرة للنفط اتفاقاً في الرياض لوقف انخفاض أسعار النفط.

وتلى هذا التوقيع زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي وقتها إلى السعودية، ووصف كمال خرازي -وزير الخارجية آنذاك- زيارة خاتمي للسعودية بأنها منصة جيدة لتنمية الاستقرار والأمن في المنطقة، وعبر عنها بالزيارة التاريخية. واتفق البلدان -في مارس ١٩٩٨- وأدّت الاتفاقية إلى ارتفاع ما يقارب ١٤,٥ دولار للبرميل الواحد^٦.

وعقب ذلك، تطورت العلاقات بين إيران والسعودية في مختلف المجالات السياسية، والتعليمية، والاقتصادية، والأمنية، ولاسيما مع زيارة خاتمي ومسؤولين آخرين إلى السعودية، وقد تضمن ذلك الإعلان عن مجالات تعاون مختلفة في مقدمتها الطاقة، والتعليم، والاقتصاد، والأمن، لكن أهم ما جاء بهذا الصدد هو التأكيد على استكشاف فرص التعاون العسكرية ولاسيما التدريب، وتبادل زيارات الفنيين والعسكريين، بما في ذلك زيارة وزير الدفاع السعودي لإيران من

٦- ١٤٧، ص ٢٠٠-٢٠١، رمضان، امير (١٣٩٢)، نقش سياستهاى نفتى ايران و عربستان در روابط دو کشور ٢٠١٠ دانشگاه آزاد اسلامى، واحد علوم و تحقيقات، گروه روابط بين الملل، تهران - ايران.

أجل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين طهران والرياض. حتى أصبح البلدان يمتلكان سياسة منسقة في «أوبك» بشأن إنتاج النفط، إذ تمتلك إيران والسعودية على ما لا يقل عن ٦٠٪ من احتياطات النفط في العالم.

ومع انتخاب محمود أحمدني نجاد لرئاسة الجمهورية في تموز عام ٢٠٠٥، اتجهت الحكومة التاسعة بعد الثورة الإسلامية إلى تنظيم العلاقات والشؤون السياسية الخارجية في اعتمادها على عدة مبادئ أساسية، هذه المبادئ تقوم على الأسس التوجيهية من المرشد الأعلى في الجمهورية الإسلامية على وفق قواعد الكرامة، والحكمة، والنفعية، وتنفيذاً للمادة ٤٨ من الدستور الإيراني، التي تنص على مراعاة الاستخدام المنصف للمنطق والفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية^٧. فكانت هذه نقطة تحول أساسية في خطاب الحكومة الإيرانية في السياسة الداخلية والخارجية، فقد تمخضت عن خطاب جديد مختلف جداً وحتى متفاوت للخطاب السابق^٨، بحيث أبدت بعض دول المنطقة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي بعض التحسس آنذاك من الخطاب الإيراني الجديد.

عملية تغيير اقتصاد الموارد في حكومة روحاني

تؤثر الاقتصادات الرأسمالية على السياسة الدولية من خلال دبلوماسية الطاقة، فقد أدى اعتماد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى ظهور مفهوم جديد يسمى دبلوماسية الطاقة، وتنطوي دبلوماسية الطاقة على استخدام الأدوات الدبلوماسية، وإنشاء منصات تفاعلية في مجال قضايا الطاقة.

ويركز جزء من السياسة الإقليمية الإيرانية في حكومة روحاني على دبلوماسية الطاقة، إذ تسعى وزارة النفط الإيرانية إلى الوصول للعالم المالي والمصرفي والتجاري من خلال آليات دبلوماسية الطاقة، ويمكن رؤية مثل هذه الأدبيات في مقابلة مع وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة في الاجتماع الوزاري لمنظمة "أوبك" في فيينا، ويشير هذا النهج إلى أن بعض الدول الإقليمية -بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية- لديها القدرة على حل قضاياها في شكل دبلوماسية الطاقة.

٧- مولانا، حميد و منوچهر محمدی. (١٣٨٧). سياست خارجي جمهوری اسلامی ايران در دولت

احمدی نژاد، ص ١٣٤-١٤٥. تهران: نشر دادگستر

8 - Kagan, F, K. Kagan, J. Cafarella, H. Gambhir and K. Zimmerman. (2016). Al Qaeda and ISIS: Existential Threats to the U.S. and Europe, Washington: Institute for the Study of war, Report One, U.S. Grand Strategy: Destroying ISIS and al Qaeda, Jan.

ولم تكن الظروف مؤاتية وفعالة في هذا الإطار بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ والسبب في ذلك الشكوك التي تدور حول فكرة أن اقتصاد الطاقة في القرن الحادي والعشرين قد تحول تدريجياً إلى اقتصاد موارد، حيث إن اقتصاد الموارد أكثر تعقيداً في عملية ترشيد الصراعات في العالم اليوم.⁹

ويمكن مشاهدة دلالاتها في الوضع الحالي من حيث انخفاض أسعار النفط وتأثير هذه الدبلوماسية على السياسة الإقليمية والعالمية.

القراءة التاريخية والاستراتيجية

- تأثرت المنافسة بين إيران والمملكة العربية السعودية في مجال اقتصاد الموارد بتغيرات أساسية. وإن السعي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي السياسي الدولي لا يكون بتشكيل موارد مالية أو مصرفية أو تجارية، فالهويات والمكونات الجيوسياسية - مثل الماء والطاقة والهوية - أصبحت من المؤثرات المتلازمة الجديدة للاقتصاد السياسي الدولي.
- تعود تجربة دبلوماسية الطاقة في السياسة الاقتصادية الإيرانية إلى عام ١٩٩١. مع تحسن العلاقات بين البلدين وتطورها في عهد الرئيس خاتمي. وقد ظهر أيضاً تحول واضح داخل منظمة "أوبك" هو التعاون الوثيق بين إيران والمملكة العربية السعودية في عملية خلق مزيد من السيطرة على أسواق النفط، وخلق توازن بين العرض والطلب، وجذب الدول النفطية الرئيسة من خارج "أوبك" بما يتماشى مع سياسات المنظمة وقراراتها. وفي الواقع، كان قرب البلدين في «أوبك» من بين النتائج البارزة لسياسة الرئيس السابق خاتمي الخارجية في مواجهة التوتر، وبناء الثقة في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية.
- ساد العلاقات الإيرانية-السعودية نوعٌ من التوتر في بداية عام ٢٠٠٣؛ وكان سبب قطع العلاقات هو أنماط سلوك الطرفين في قضايا النزاع في المنطقة، بما في ذلك تنظيم داعش والجماعات الأصولية الأخرى.
- إن إحدى قضايا التعاون بين البلدين في مجال النفط والطاقة كانت -وما تزال- منظمة "أوبك"، إذ تعد إيران والمملكة العربية السعودية أهم أعضاء المنظمة منذ البداية، وتعد المملكة العربية السعودية -على وجه الخصوص- بلداً يحتفظ بما لا يقل عن ربع إجمالي احتياطيات

النفط في العالم، أي أكبر منتج للنفط في منظمة "أوبك" على مستوى العالم، وتعد إيران ثالث أكبر مصدر للخام داخل "أوبك" بعد السعودية والعراق؛ بالتالي فإن سياسة الطاقة لكلا البلدين مرتبطة في تعاملهما مع الواقع المستجد في المنطقة.

- ترجع جذور الأزمة الفعلية في العلاقات بين إيران والدول العربية في المنطقة - ولاسيما في المملكة العربية السعودية - إلى التحديات الاقتصادية والسياسية للموارد، وقد أدى تفرّع النزاعات الإقليمية والربط بين موضوع اقتصاد الطاقة واقتصاد الموارد والهوية إلى توسيع نطاق التحديات الأمنية والاستراتيجية في إيران والمملكة العربية السعودية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

تشير دبلوماسية الطاقة إلى السياق الدولي والإقليمي والمحلي من عمليات التفاوض والتعاون بما تضمنه من احتمال نزاعات قانونية وتوترات مصلحة والعمل على تنميتها في هذا المجال. وإن وضع الاقتصاد العالمي يحمل بين طياته درجة من عدم اليقين بموجب مشكلاته الحالية وتوقعات النمو المتواضعة، بيد أنه في الوقت نفسه يعطي مؤشرات إيجابية. وإن حلّ الخلافات السياسية العالقة بين إيران والسعودية ولاسيما في مجال الطاقة سيعزز النمو الاقتصادي والسياسي لكلا البلدين - طبعاً لا يبدو ذلك سهلاً ولكن يبقى أملاً قائماً -.

يمكن لدبلوماسية الطاقة خلق توازن بين الطرفين من أجل المصالح المشتركة في المنطقة، إذ تشكل مطلباً استراتيجياً لإيران والمملكة العربية السعودية في علاقتهما، وتعد حتمية العلاقة بين البلدين مطلباً لا مفر منه. وحينما تكون الأنماط السلوكية للبلدين متوازنة في مجال السياسة النفطية ودبلوماسية الطاقة، فستكون هناك إمكانية لاستمرار التعاون، وتفكيك الخلافات السياسية من المنظور السياسي.

إن إحدى الحقائق الجلية فيما يخص إيران والمملكة العربية السعودية هو أن منطقة الخليج لا تحتوي بحد ذاتها على حتمية الإثارة والاحتراب، لكنها تحتوي بقدر ما فيها من فرص اقتصادية وأمنية وجيوسياسية كبيرة جداً للاقتصاد العالمي.

المصادر:

١- واعظي، محمود. (١٣٨٩) دبلوماسی انرژی ایران و قدرتهای بزرگ در خلیج فارس- مجموعه مقالات نفت و سیاست خارجی، پژوهشکده تحقیقات راهبردی مجمع تشخیص مصلحت نظام.

٢- المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو. IMF

<http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?NewQuery=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%3A+%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8+%EF%BB%8B%EF%BB%A0%EF%BB%B0+%D8%A7%EF%BB%9F%EF%BB%A7%EF%BB%A3%D9%88&Lan=ara&col=EXTARA&submit.x=0&submit.y=0>

٣- مراجعه به ترازنامه انرژی کشور سال ٧٨٣١-

www.saba.org.ir/saba_content/media/image/2010/05/524_orig.pdf

٤- رضایی، امیر. (١٣٩٢) نقش سیاستهای نفتی ایران و عربستان در روابط دو کشور ٢٠١٠-٢٠٠٠، دانشگاه آزاد اسلامی، واحد علوم و تحقیقات، گروه روابط بین الملل، تهران - ایران.

۵- مولانا، حمید و منوچهر محمدی. (۱۳۸۷). سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران در دولت

احمدی نژاد. تهران: نشر دادگستر.

6-Kagan, F, K. Kagan, J. Cafarella, H. Gambhir and K. Zimmerman. (2016). Al Qaeda and ISIS: Existential Threats to the U.S. and Europe, Washington: Institute for the Study of war, Report One, U.S. Grand Strategy: Destroying ISIS and al Qaeda, Jan.

7-Haykel, B. (2015b). ISIS: A Primer. Princeton: Princeton University Press.